



ثمن العجز

تحليل موازنة 2019/2018



ثمن العجز تحليل موازنة 2019/2018

بواسطة

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية
بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -
غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org

عندما نشرع في التعليق على سياسات الحكومة وتحليلها، لا نجد إلا إحساساً بال تكرار مع كل مقترح موازنة جديد. ففي كل عام، تأتي الموازنة بإجراءات تقشفية أكثر حدة وقسوة، وموازنة هذا العام لا تختلف عن سابقتها إلا في مقدار هذا التقشف. أتى المقترح لموازنة العام المالي 2019/2018 في ظل حزمة من أقسى الإجراءات تقشفية تشهدها البلاد. لعل في مقدمتها رفع أسعار تذاكر مترو الأنفاق، الذي يعد وسيلة المواصلات التي يعتمد عليها حوالي 5.7 مليون مواطن يوميًا للتنقل بين أنحاء القاهرة¹، بنسب تتراوح بين 200% و 600% في خلال الشهور الثلاث الماضية. أعقب آخر زيادة في أسعار المترو، الإعلان عن زيادة جديدة في أسعار الكهرباء، تطبق بداية من العام المالي الجديد، تتراوح قيمة الزيادة بين عشرة قروش في سعر الكيلو وات للشريحة الأعلى، وهي زيادة قدرها 7.4% وتسعة قروش لأقل شريحة بنسبة زيادة² 69.2%. ثم جاءت الضربة الأخيرة بإعلان زيادة أسعار الوقود في إطار المرحلة قبل الأخيرة في برنامج الحكومة لرفع الدعم عن الوقود تمامًا، و التي يتوقع الانتهاء منها تمامًا خلال العام المقبل تطبيقًا لشروط صندوق النقد الدولي. تأتي كل هذه الزيادات والإجراءات التقشفية على أثر واحدة من أكبر الموجات التضخمية في تاريخ البلاد، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق حيث ظلت معدلات التضخم أكثر من 20% لعام كامل، سبعة أشهر منها فاق فيها معدل التضخم حاجز الثلاثين بالمائة..

ولما أتت كل هذه القرارات التقشفية بنية تحجيم العجز في الميزانية والصرامة المالية³، التي تتبنى تخفيض العجز و معدلات التضخم كأهم واجبات الحكومة الاقتصادية، وجب علينا طرح سؤالين. أولهما: إذا كان الهدف الأساسي من هذا التقشف هو تحقيق هذين الهدفين، هل تمعنت الحكومة في الآثار التضخمية لهذه الزيادات في الأسعار؟ فلك أن تتخيل أن هذه الزيادة في أسعار أساسيات الحياة وضرورياتها لن تترجم فوراً في ارتفاع في معدلات التضخم -التي تتباهى الحكومة بانخفاضها لوصولها⁴ 13%.

السؤال الثاني والأهم هو: هل تدرك الحكومة ما هو مبتغاها من هذه السياسات؟ فالهدف الأساسي من خفض العجز، حتى بالنسبة لأبناء المدرسة النيوكلاسيكية⁵ هو أن تقلل الحكومة العبء المالي الأساسي على المواطنين لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ولكن حين تأتي محاولة تحجيم العجز بالعكس تمامًا، فهل لتحجيم العجز قيمة أصلاً؟ ولا نعني هنا أن العجز المرتفع ليس بمشكلة، و لكن ما نعنيه أن تخفيف العجز وسيلة إلى غاية، فإذا أتت الوسيلة بعكس الغاية، وجب علينا إعادة النظر ولو للحظة فيما نفعل.

في السطور القادمة، سنقوم بتحليل بعض جوانب البيان المالي لنقدم لكل مهتم بالشأن الاقتصادي المصري تفصيلاً مبسطاً لأهم السياسات المالية والاجتماعية للحكومة المصرية للعام المالي 2019/2018، وتأثيرها على المواطن العادي في حياته اليومية.

1 <http://asp.Statistics/ui/pages/eg.gov.cairometro/>

2 بناء على الأرقام المعلنة في القرار الوزاري 57 لسنة 2018 الصادر عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

3 Discipline Fiscal

4 صفحة 27 من البيان المالي لعام 2019/2018

5 بغض النظر عن اختلافنا مع افتراضاتها النظرية وتطبيقها.

أهم ملامح البيان المالي للسنة المالية 2019/2018

يعكس البيان رؤية الحكومة للاقتصاد المصري بطلاقة، فيشيد مرارًا وتكرارًا بالإصلاحات المالية للحكومة في تجاهل تام للثمن القاسي الذي يدفعه المواطن لتقدم مؤشرات العجز. فيجد القارئ البيان المالي أقرب لبيان أعمال لحاملي الأسهم أكثر منه كبيان موازنة دولة لها واجبات تجاه مواطنيها. فبدلاً من الدفع بزيادات في أجور القطاع العام وتحفيز أجور القطاع الخاص لتخفيف آثار موجة التضخم العاتية التي جعلت القدرة الشرائية للمصريين تتآكل بأكثر من 50% منذ تحرير سعر الصرف، تتباهى وزارة المالية بتحجيم فاتورة الأجور هذا العام لتستمر في انكماش حقيقي على مر السنوات الثلاث الماضية، في نفس الوقت الذي تواصل فيه خدمات الديون ارتفاعها لتظل متربعة على رأس بنود المصروفات. أما بالنسبة للمخاطر التي تواجه هذا البرنامج الاقتصادي، فقد استمرت الحكومة على نفس المنوال الذي تبنته العام الماضي في بيانها المالي بإفراط المخاطر الخارجية المتمثلة في خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، مخاطر أعباء الديون في الإتحاد الأوروبي وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة واحتمالية تبني سياسات حمائية أو تقشفية في الدول السابق ذكرها. ولا نقول أن هذه العوامل لا تشكل مخاطر على الاقتصاد المصري، ولكن أفراد هذه العوامل بهذا الشكل يشير إلى تنصل الحكومة من المسؤولية تجاه أي أثر سلبي على الاقتصاد المصري، كما نرى غياباً لمناقشة الاحتياطات التي تتخذها الحكومة لمواجهة هذه العقبات، ولا توجد حتى خطط بديلة لمناورة هذه الظروف العالمية.

ومن المهم الأخذ في الاعتبار عند قراءة هذا التقرير، التمييز بين الموازنة المعتمدة للعام المالي 2018-2017 والتعديلات المتوقعة لها الواردة في البيان المالي لعام 2018-2019، حيث أخذنا التوقعات المعدلة المتاحة في الحسابان كلما سنحت الفرصة سعياً منا لتقديم الصورة الأقرب للواقع، وفيما يلي سوف نقارن بين أهم البنود والمؤشرات المتوقعة لموازنة العام المالي 2018-2017 كما ورد في البيان المالي لموازنة العام المالي 2018-2019.

أولاً: التقسيم الوظيفي للمصروفات⁷

يعرض التقسيم الوظيفي الموازنة كعشرة قطاعات تغطي أذرع إنفاق الحكومة، ويأتي على قمة الهرم قطاع الخدمات العامة الذي يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والخدمات العامة بأعلى إنفاق حكومي حيث فاقت ميزانية القطاع 674 ملياراً في مشروع الموازنة المقترحة مستحوذاً على 47.36% من الموازنة، وهي زيادة ضخمة من نسبته في العام الماضي المتمثلة في 40% فقط. و لم تنعكس أهمية القطاع فقط على أهميته النسبية في التقسيم الوظيفي، بل أنه سجل نمواً اسمياً⁸ يفوق الـ 36.5% ونمواً حقيقياً يقدر بـ 20.65%.

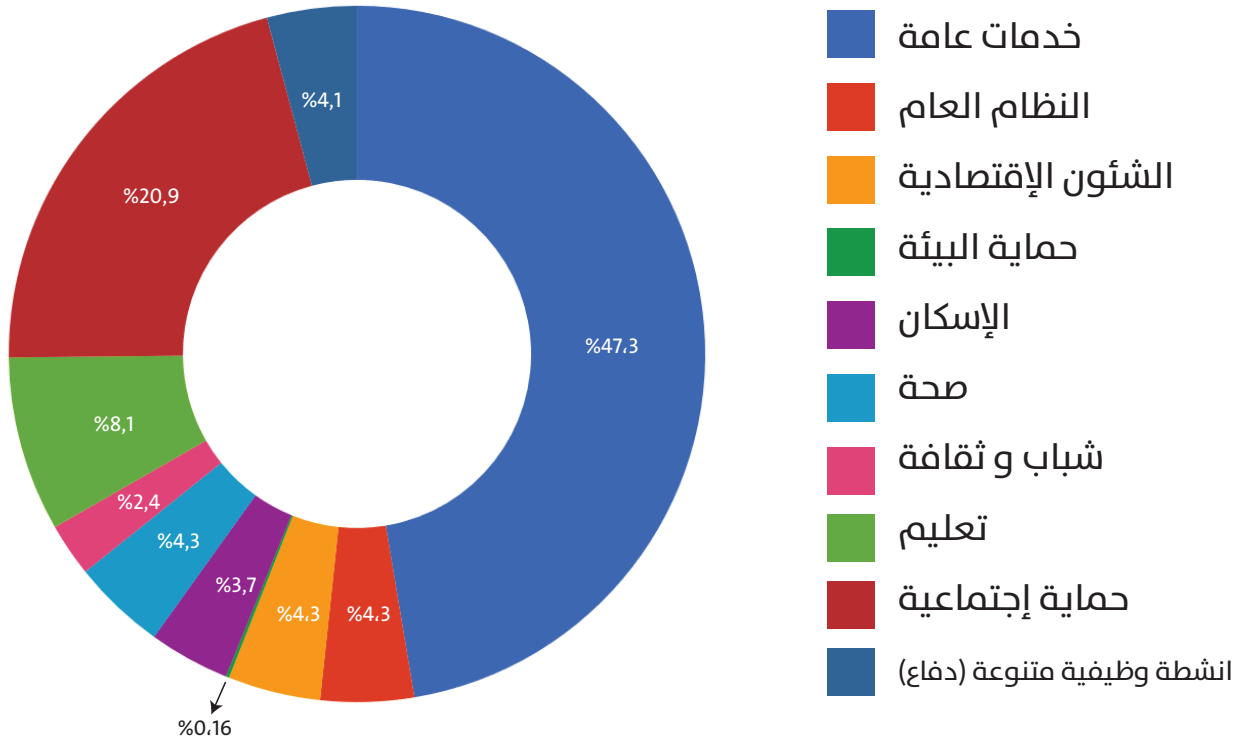
شهدت في ستة أبواب -من أصل عشرة- مشكلة التقسيم الوظيفي انكماشاً حقيقياً يتراوح ما بين 0.51% في باب الصحة لأكثر من 12% في باب الحماية الاجتماعية والدعم. يظهر هذا الانكماش العام سياسات الحكومة التقشفية وقراراتها الأخيرة برفع الدعم. أما الأبواب الأربعة التي شهدت زيادة حقيقية (الشؤون الاقتصادية، والشباب والثقافة، والدفاع، والخدمات العامة) فقد شهدت معدلات نمو شديدة التفاوت: فبينما سجلت الشؤون الاقتصادية، والشباب والثقافة، والدفاع معدلات نمو حقيقية بلغت 0.84%، و0.55%، و1.18% على التوالي، فيما يأتي قطاع الخدمات العامة بزيادة تفوق 20.65%، ليكون الدافع الرئيسي للنمو في فاتورة المصروفات طبقاً للتقسيم الوظيفي والمقدر بـ 17.97% اسمياً مقابل 4.28% فعلياً.

ومن التغييرات الهامة التي ذكرها البيان المالي بلا تفسير، هو تعديل المخصصات المتوقعة لدعم المزارعين في العام المالي 2018/2017 إلى 65 مليون جنيه فقط من أصل مليار وخمسة وستين مليون تم اعتمادهم في الموازنة للعام نفسه، ما يمثل انخفاضاً يفوق الـ 93.9% عن المقرر في الموازنة. الأهم من ذلك هو أن المتوقع لدعم التأمين الصحي للعام الماضي هو «صفر جنيه» من أصل 2 مليار تم تخصيصها في الموازنة. فهل تم نقل هذا المخصص لبند آخر، دون توضيح أو تفسير؟ أم أن الحكومة قررت خفض المصروفات على حساب الحقوق الأساسية للمواطنين الأكثر فقراً و احتياجاً؟

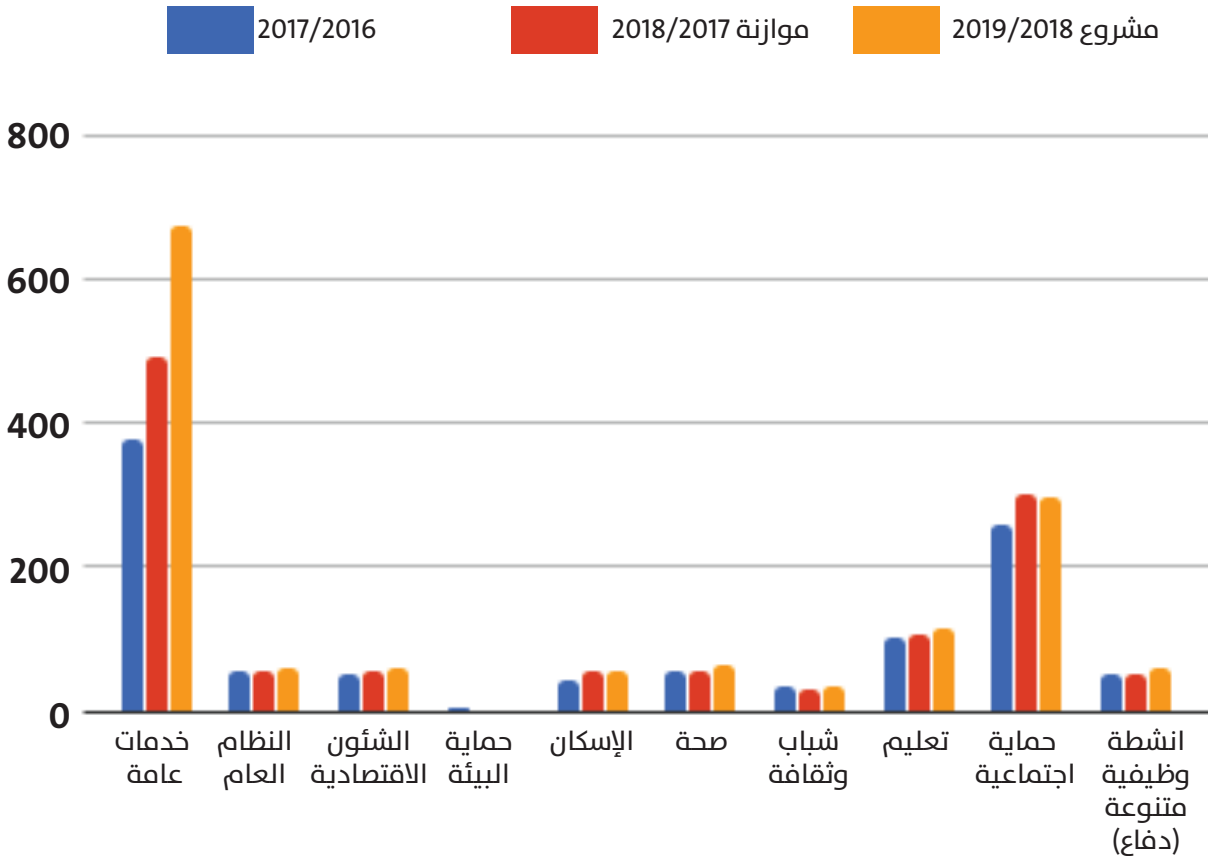
7 لأغراض حساب النمو الحقيقي تم استخدام الرقم العام لأسعار المستهلكين أبريل 2018 الرقم السنوي من موقع البنك المركزي وهو 13.124%.

8 النمو الاسمي هو النمو بغير حساب تأثير التضخم. فهو لا يعكس القدرة الشرائية للنمو والانكماش على جودة توفير الخدمات مقارنة بالعام الماضي.

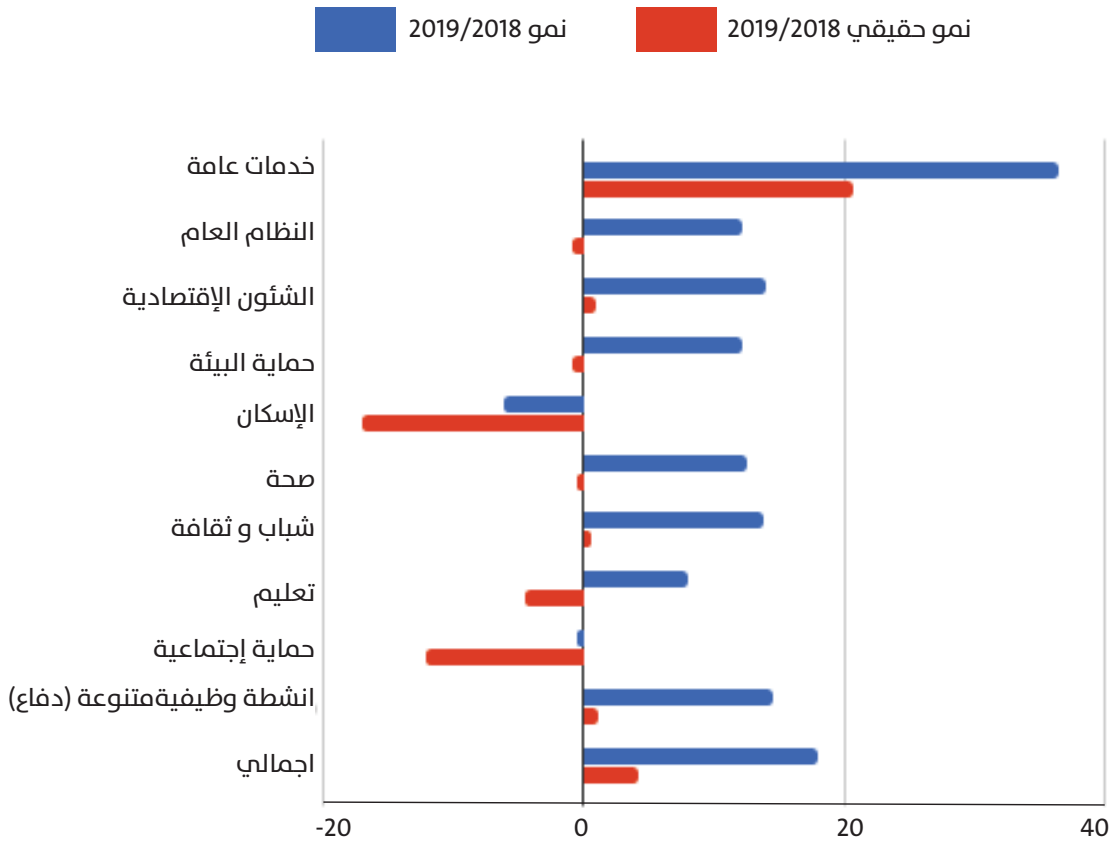
مشروع 2018\2019 بالتقسيم الوظيفي



المقارنة بين الموازنة والمتوقع ومشروع الموازنة- وظيفي



مقارنة بين نسب النمو فى الموازنة المعتمدة والحقيقية بعام 2018\2019- التسييم الوظيفى



ثانياً: التقسيم الاقتصادي للمصرفيات⁹

يقدم التقسيم الاقتصادي أوجه الصرف في الاستخدامات، من حيث الهدف الاقتصادي منها، مقسمة إلى ثمانية أجزاء، وهي:

- 1- الأجور وتعويضات العاملين. 2- شراء السلع والخدمات. 3- الفوائد. 4- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. 5- مصروفات أخرى. 6- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). 7- حيازة الأصول المالية. 8- سداد القروض.

يتم جمع البنود الستة الأولى تحت مسمى «المصرفيات»، وهو ما نتناوله في هذا القسم. فإذا قسنا التغيرات في التقسيم الاقتصادي للموازنة المقترحة، نجد أن المصروفات جملة زادت بنسبة 15.36% عن العام الماضي، لتصل إلى 1424.02 مليار جنيه مصري بالمقارنة بـ 1234.41 المتوقعة للعام المالي 2017-2018، وبمراجعة التضخم تكون قد شهدت نموًا يقدر بـ 1.98%.

وتظهر أكبر زيادة في بند شراء الأصول غير المالية للعام الثالث على التوالي الذي تزايد من 111.32 مليار جنيه في العام الماضي إلى 148.51 مليار جنيه في الموازنة المقترحة، وهي زيادة تقدر بما يفوق 33.41%، محققة بذلك معدل نمو حقيقي لإنفاق الحكومة على الاستثمارات يتخطى 17.93%، وهو يعد استكمالاً لتركيز الحكومة على الاستثمارات التي شرعت فيها منذ عامين.

أما أكبر البنود حجمًا، وهو بند الفوائد الذي يمتص قرابة 38% من المصروفات مرتفعًا بأكثر من 23.61% ومحققًا نموًا حقيقيًا يقدر بقرابة 9.27% بعد تسجيله لانكماش حقيقي مؤقت في العام الماضي. وتأتي أغلب هذه الزيادة من الفوائد على أذون الخزانة العامة وسندات البنك المركزي الذين شهدا زيادات تفوق الـ 92.8 مليار و 42.1 مليار جنيه مصري على الترتيب، ليشكلا مجتمعين أكثر من 58.3% من إجمالي الفوائد المدفوعة، بقيمة حوالي 315 مليار جنيه مصري. هذا الارتفاع المتسارع هو نتيجة قرارات الحكومة برفع سعر الفائدة، لتدفع الحكومة فعليًا -وإن كان من المال العام- ثمن فشل إدارة أزمة التضخم.

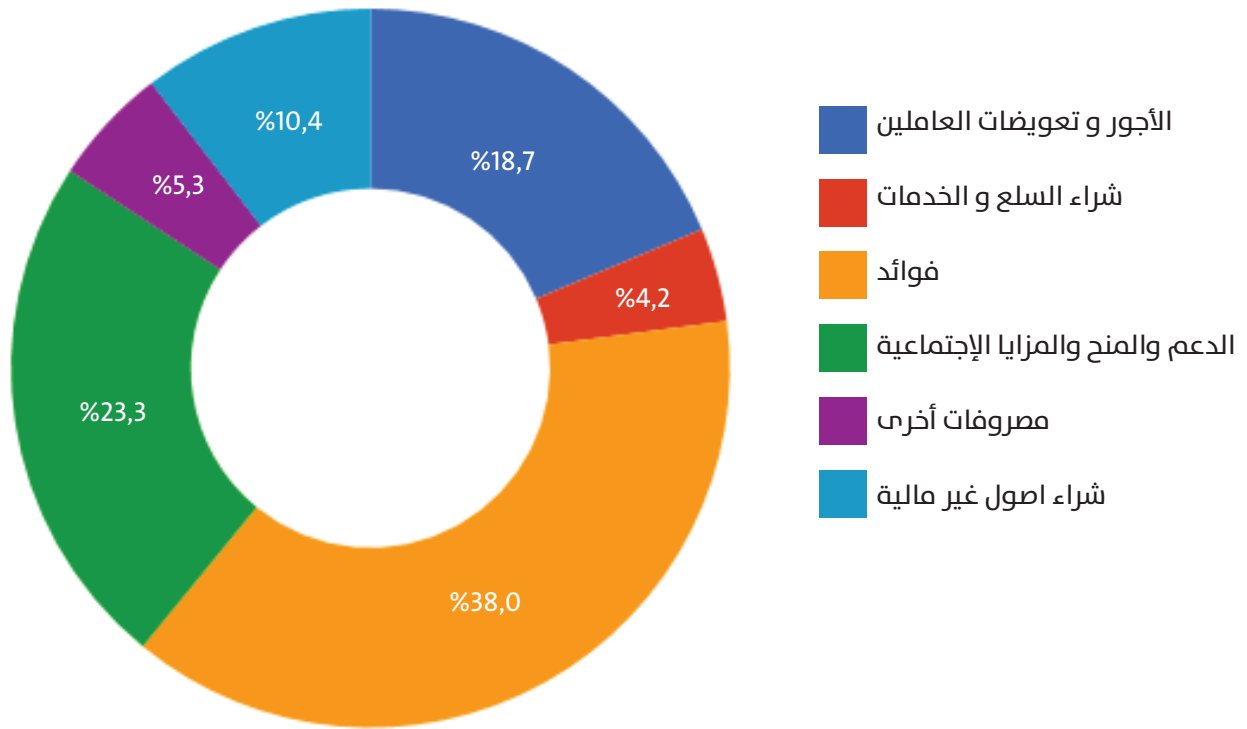
الجدير بالذكر، أن الزيادة في الفوائد على الديون¹⁰ امتصت أكثر من 73.92% من الزيادة في إجمالي المصروفات هذا العام. وتأتي هذه الزيادة المفاجئة بعد انخفاض مؤقت في العام الماضي، حيث امتصت الفوائد قرابة 38.3% من الزيادة في العام الماضي و 67.77% في العام قبله و 59.93% عام 2015/2016¹¹، وهي زيادة متوقعة تمامًا في ظل نضج الديون الجديدة وارتفاع نسب الفائدة، فحتى ما أقدمنا عليه من تقدم ولو بسيط في تقليص عبء المديونية ذهب جراء الريح.

9 عند الإشارة للعام المالي 2017-2018 في هذا الفصل فالإشارة للمتوقع الوارد في البيان المالي وليس المذكور في الموازنة المعتمدة للعام نفسه.

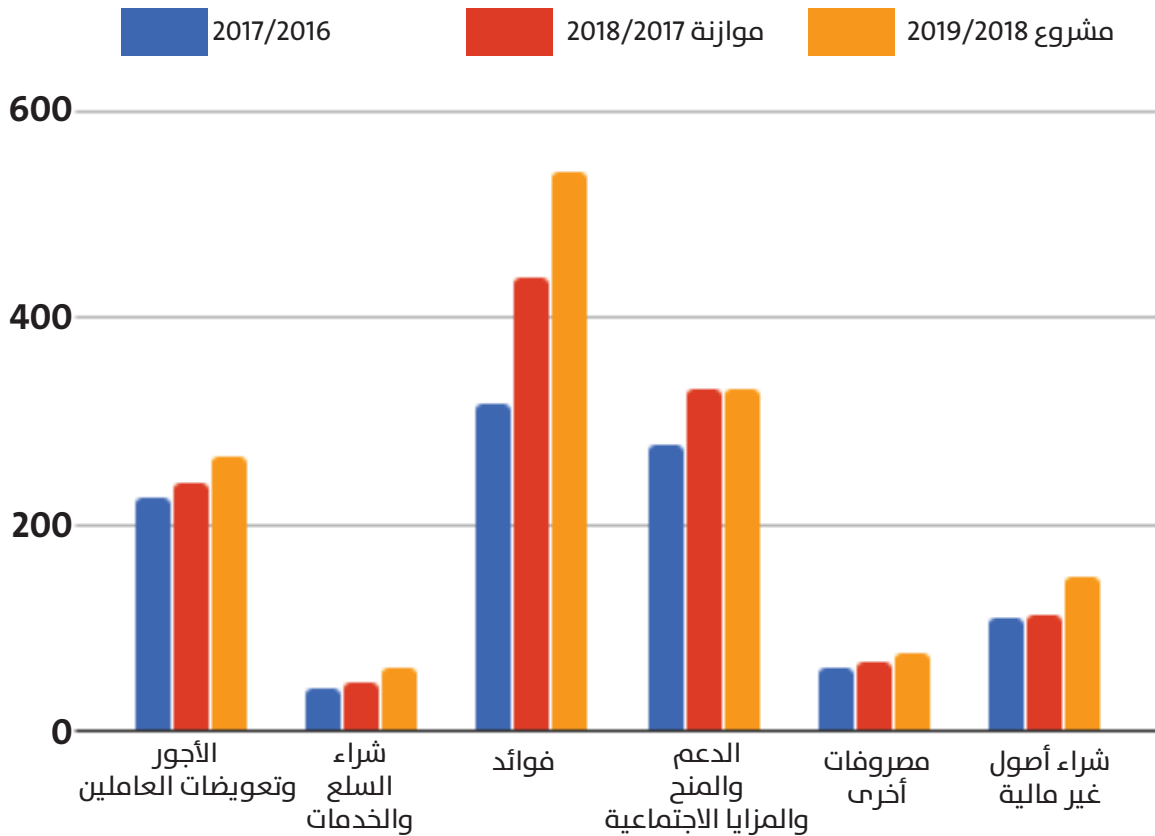
10 عند ذكر الديون بدون محدد (خارجي/داخلي) فإننا نعبر عن الديون إجمالاً داخلية و خارجية.

11 هذه التقديرات محتسبة على أساس أرقام ربط الموازنات لكل عام.

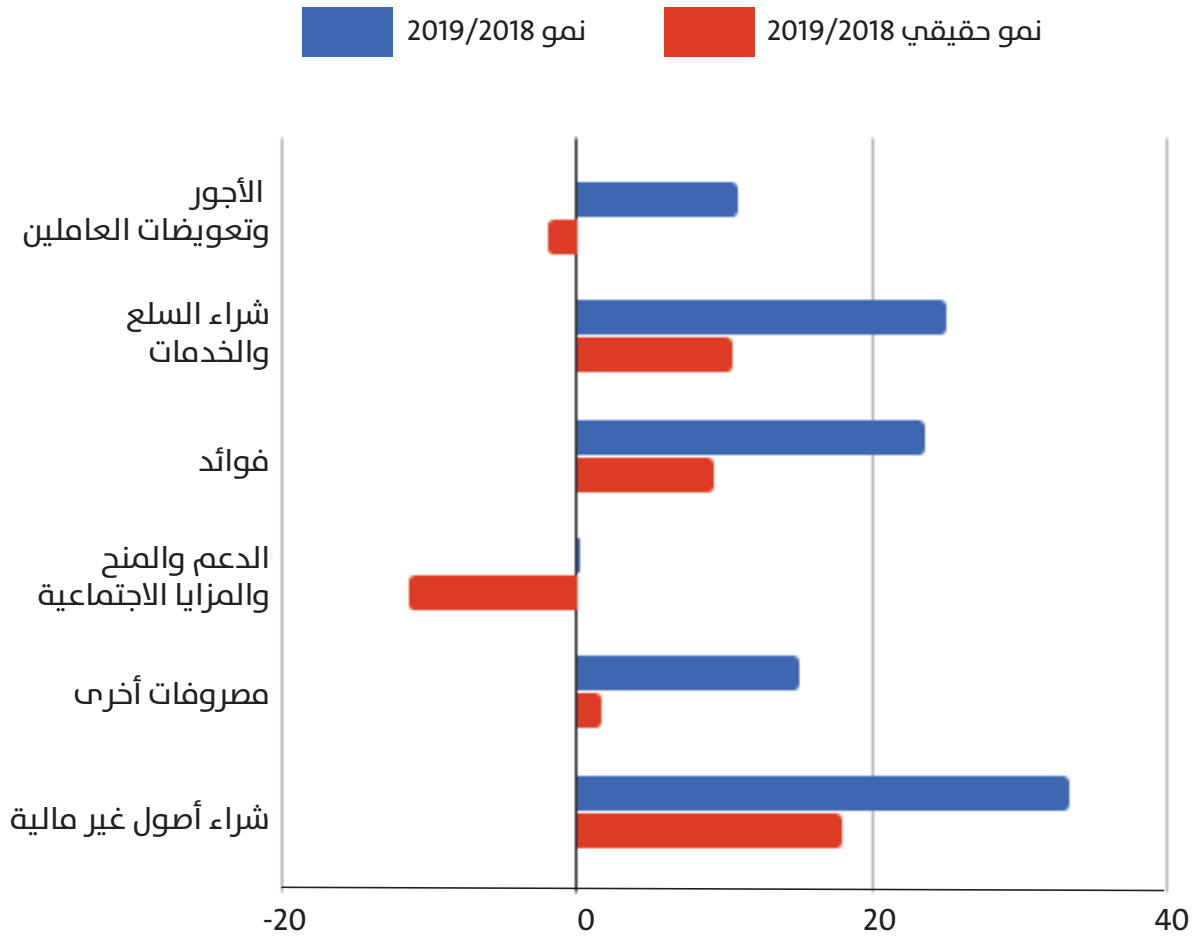
المصروفات بمشروع موازنة 2018\19 بالتقسيم الاقتصادي



المصروفات من موازنة 2018\17 إلى مقترح 2018\2019 (اقتصادي)

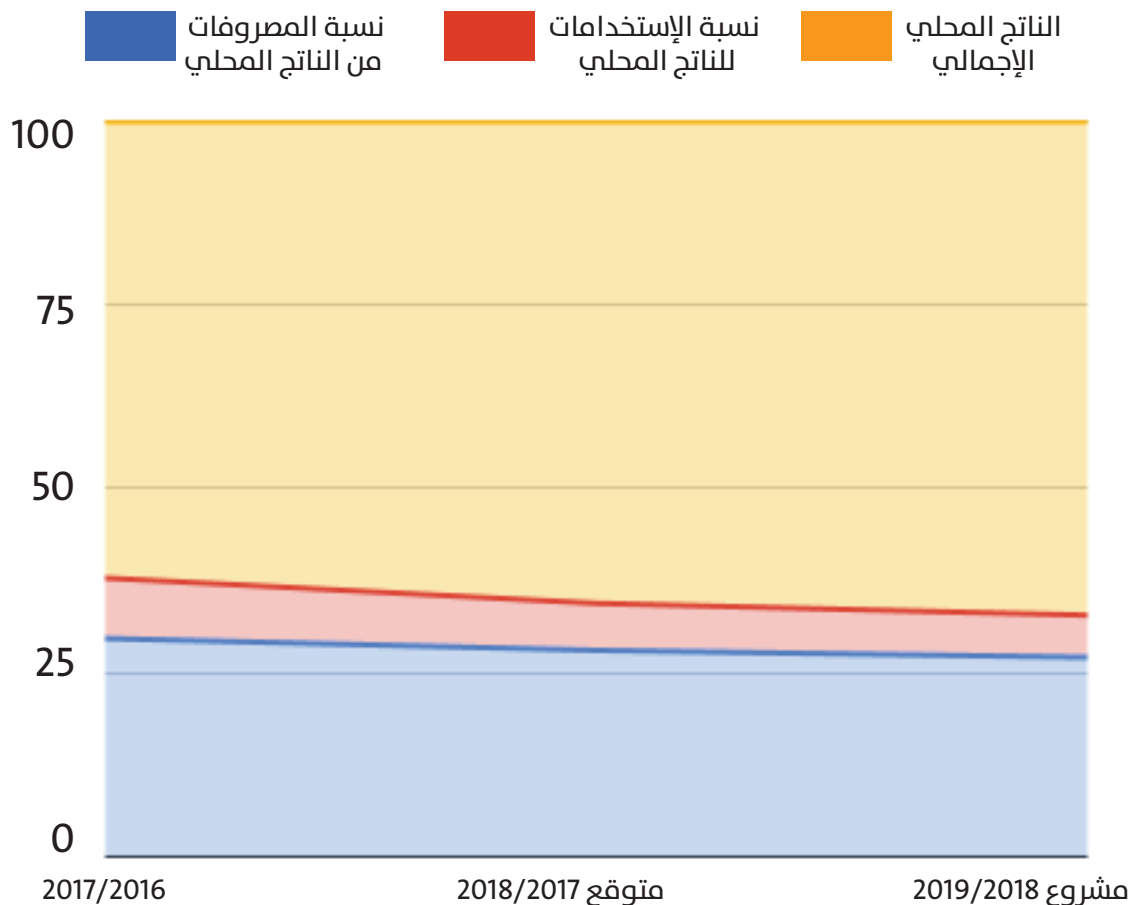


نسب النمو المتوقع في 2019\2018 مقابل النمو الحقيقي للمتوقع



أما بالنسبة للأجور، فقد زادت بمقدار 26.1 مليار جنيه لتصل إلى 266.09 مليار جنيه مصري، بزيادة تقدر بـ 10.89%. ولكن بعد قياس معدل التضخم، نجد أن فاتورة الأجور سجلت انكماشاً حقيقياً يقدر بنسبة 1.98%، ويأتي هذا الانكماش في أعقاب انكماش العام الماضي المقدر بـ 18.19%، ليستمر الانخفاض الشديد في القدرة الشرائية للعاملين بمؤسسات الدولة¹²، دافعاً بصغار العاملين منهم تحت خط الفقر، ومعززاً لأسباب الركود الاقتصادي في ظل إضعاف القدرة الاستهلاكية لإحدى أكبر الشرائح المستهلكة في مصر. وقد سجل باب الدعم أقل زيادة، إذ لم تصل حتى إلى 0.9 مليار جنيه مسجلاً زيادة اسمية 0.27%، وأكبر انكماش حقيقي هذا العام حيث فاق 11.36%. ويأتي انخفاض فاتورة الدعم وفاتورة الأجور استكمالاً لسياسة الحكومة في خفض العجز على حساب الأجور والدعم في إطار السياسات النيوليبرالية التي تتبناها الحكومة، والتي ألزمت نفسها بها في مقابل مساعدات المؤسسات المالية الدولية لتخفيض الإنفاق الحكومي الفعلي عن طريق عدم مجارة التضخم والتركيز على القيمة الاسمية للمخصصات بدلاً من قدرتها الفعلية على تلبية الخدمات المنتهجة.

المصروفات و الإستخدامات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

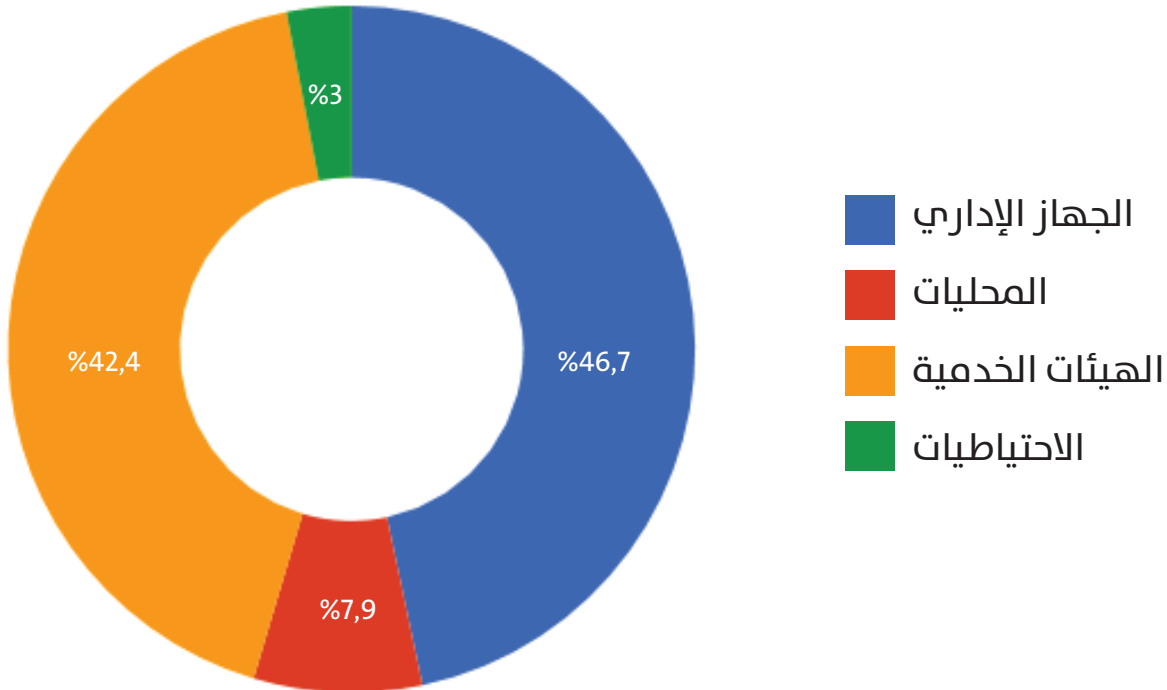


12 - جدير بالذكر أن حتى الآن فإن العاملين في القطاع العام قطاع و قطاع الأعمال العام على المتوسط يحصلون على أجر أعلى من زملائهم بالقطاع الخاص بأكثر من 60%.

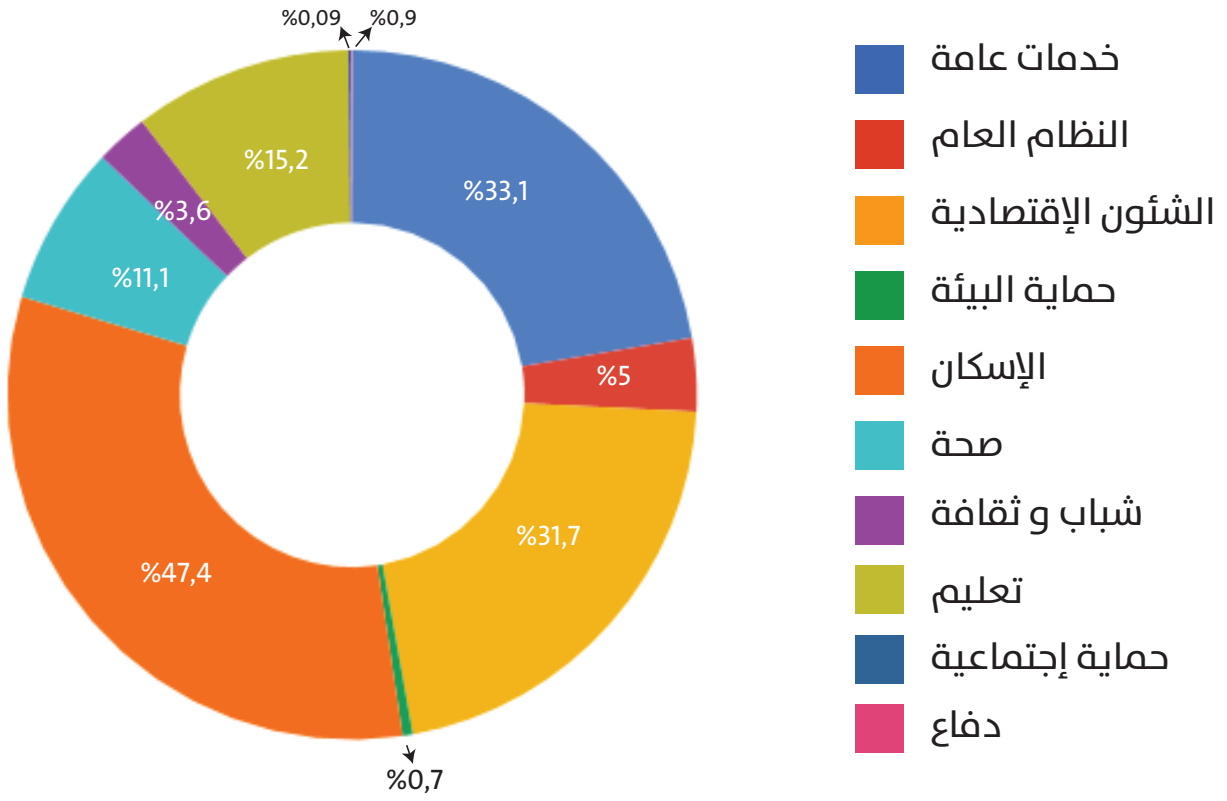
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات):

استمرت الحكومة أيضًا في خطة تمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة التي بدأتها منذ عامين، وهي إحدى الاتجاهات القليلة في الموازنة التي تلاقي استحسانًا واسعًا من مختلف القوى والتيارات؛ لما لها من دور في دفع النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية المتهالكة في ربوع الجمهورية. ولم تأت الموازنة الجديدة بأية تعديلات جذرية، حيث استمر توزيع المخصصات على الأفرع الوظيفية المختلفة على نفس نمط العام الماضي. وتأتي الزيادة الواسعة في مخصصات الاستثمار مفاجئة إذا احتسبنا أن الأرقام المعدلة الواردة في هذا البيان أوضحت أن الإنفاق الفعلي على الاستثمارات أقل من المدرج بموازنة العام الماضي بأكثر من 24 مليار جنيه مصري، وهو بعينه ما حدث في العامين الماضيين، إذ تراجعت الحكومة عن صرف 16 مليار جنيه. ولم يشرح البيان الحالي لم تتراجع الحكومة عن صرف هذه المخصصات، وهل يكون مصيرها نفس مصير زيادة مخصصات العام الحالي؟

تقسيم الإستثمارات على أفرع الحكومة المختلفة



الإستثمارات بالتقسيم الوظيفي

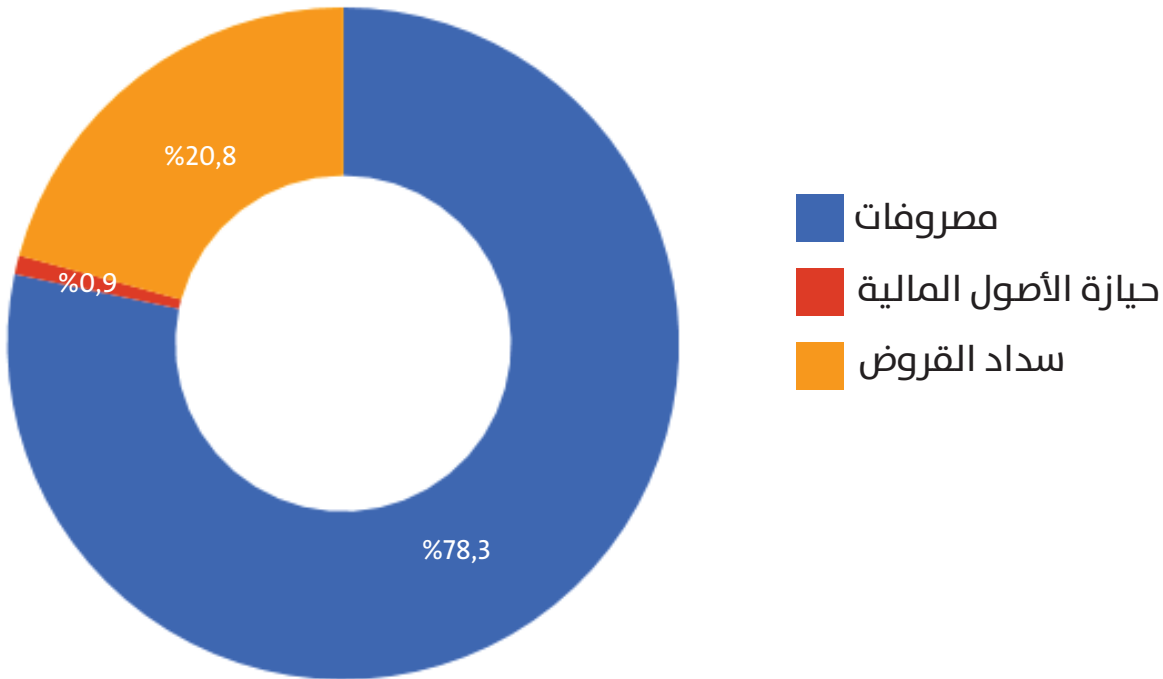


ثالثاً: الصورة العامة للاستخدامات

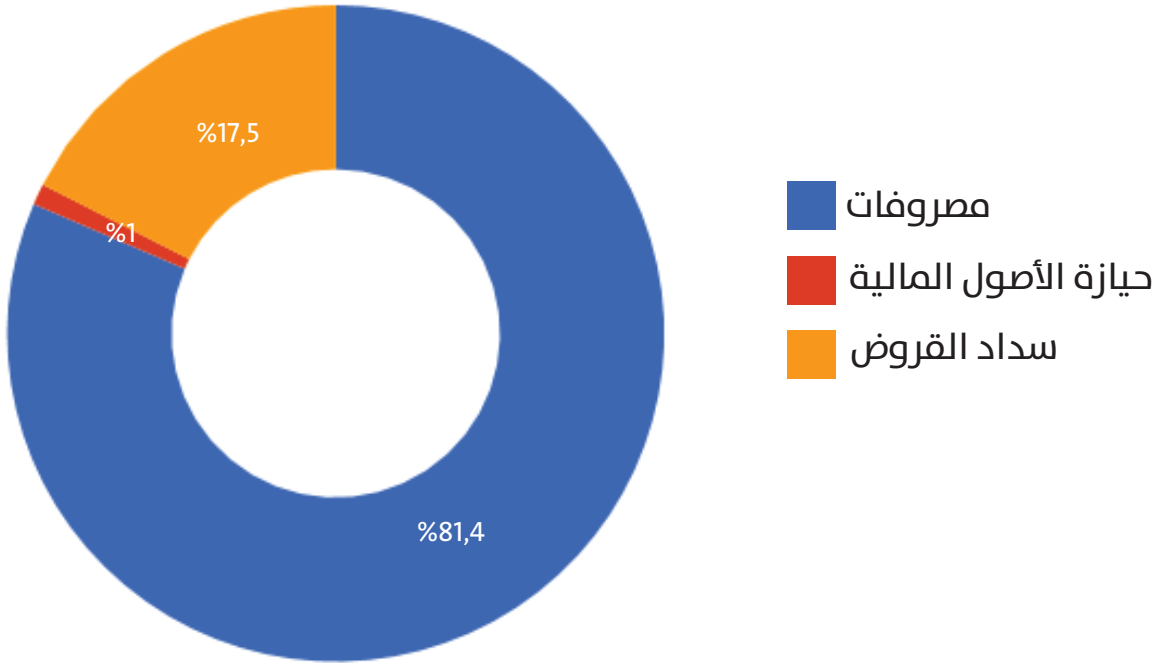
هذا وبعد استعراض أهم ما ورد في بنود المصروفات وما طرأ عليها من تغييرات، وجب علينا الإشارة إلى أن المصروفات وحدها لا تغطي الإنفاق الحكومي كله، حيث لا تتضمن بندي حيازة الأصول المالية و سداد القروض. ويعتبر بند سداد القروض ثالث أكبر بنود الموازنة على الإطلاق، إذ يقدر بما يفوق 276.04 مليار جنيه مصري، بزيادة تقارب الـ 11 مليار جنيه عن المتوقع للعام الماضي، ليشهد الباب انكماشاً فعلياً يقدر بـ 8.05% بعد حساب آثار التضخم.

ويشكل البنودان المخصصان لخدمة الديون الذين يعبران عن الفوائد و سداد القروض مجتمعين 57.4% مقارنة بـ 43.44% للعام الماضي من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهي نسبة كارثية تعبر عن مدى تفاقم أزمة الديون التي تمتص موارد الحكومة أولاً بأول. ويأتي هذا النمو المتسارع في بند خدمة الديون على أثر بدء نضوج القروض العديدة التي أخذتها البلاد خلال السنين الماضية، ووجوب سداد فوائدها واقساطها. وتهدد هذه الزيادة في مدفوعات خدمة الديون النمو الاقتصادي للبلاد، وتؤثر بالسلب على السياسات الحكومية التي تصبح مرهونة بدينها، ويهدد استقرار اقتصادها الكلي مما يجعلها أشد تأثراً بالأزمات.

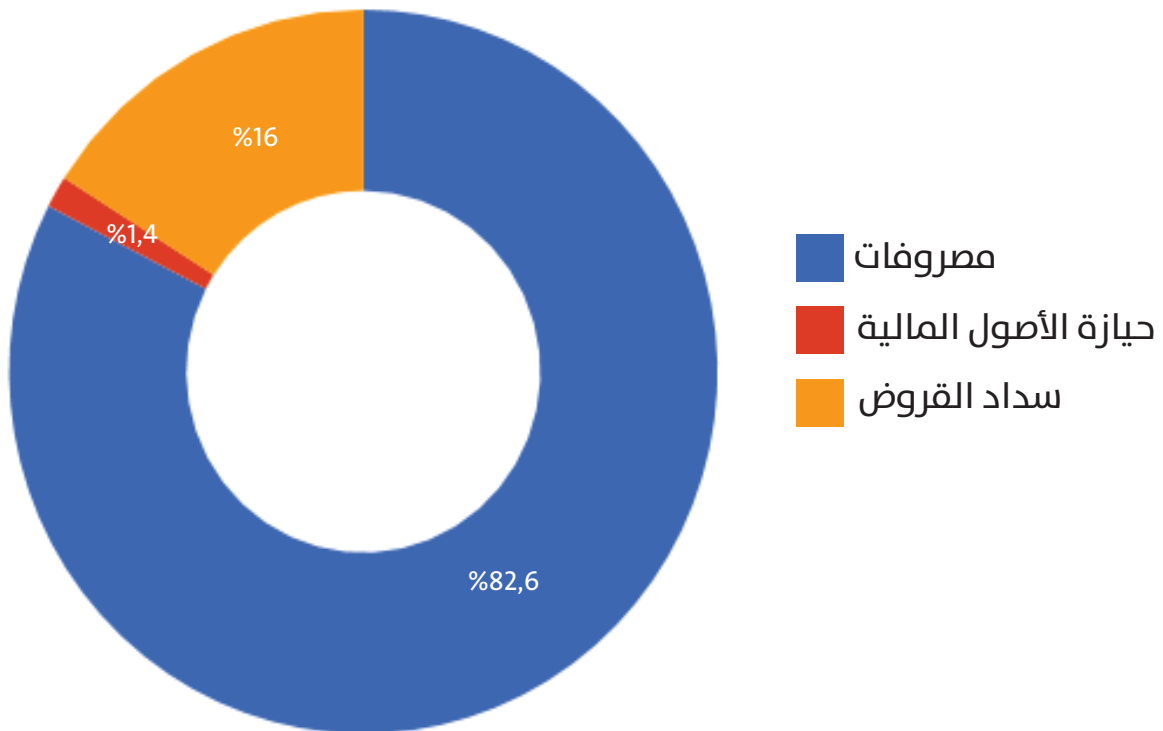
إستخدامات الإنفاق العام 2018\2019



إستخدامات الإنفاق العام متوقع 2019\2018



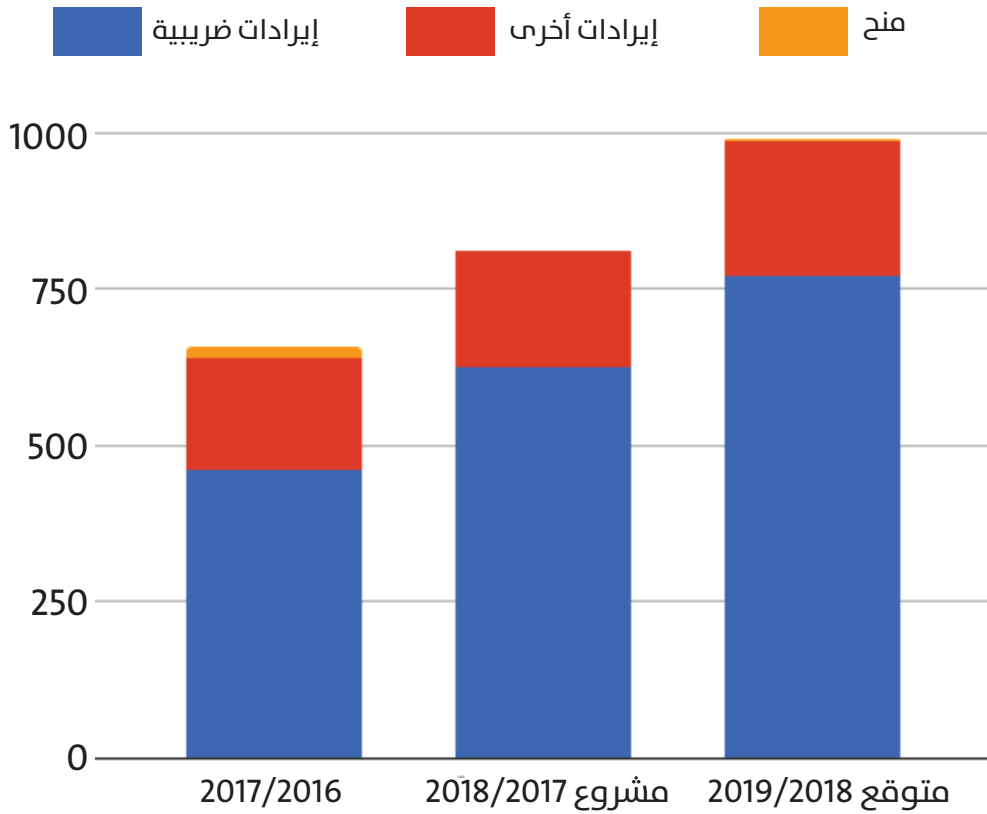
إستخدامات الإنفاق العام مشروع 2019/2018



رابعًا: التقسيم الاقتصادي للإيرادات¹³

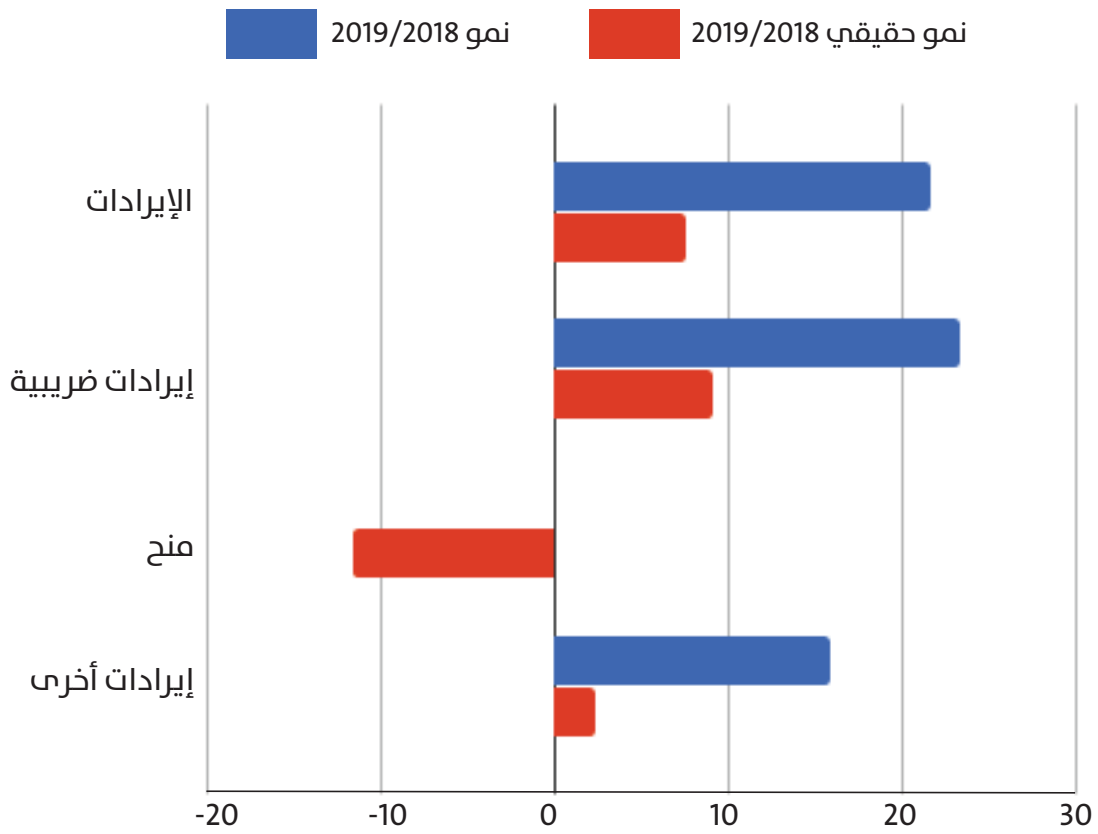
بلغت إيرادات الموازنة العامة في مشروع عام 2018-2019 مبلغ 989.19 مليار جنيه مصري بزيادة تفوق 175 مليار جنيه عن المتوقع للعام الماضي والذي بلغ 813.41 مليار، ويمثل هذا نموًا يقدر بـ 21.61% و نموًا فعليًا يقدر بـ 7.5%.

التوزيع الإقتصادي للإيرادات بين موازنة 2017/2016، والمتوقع بموازنة 2018/2017 ومشروع 2019/2018



¹³ عند الإشارة للعام المالي 2018-2017 في هذا الفصل فالإشارة للمتوقع الوارد في البيان المالي وليس المذكور في الموازنة المعتمدة للعام نفسه إلا في حال ذكر خلاف ذلك.

المقارنة بين معدل النمو والنمو الحقيقي للإيرادات بالعام 2019/2018



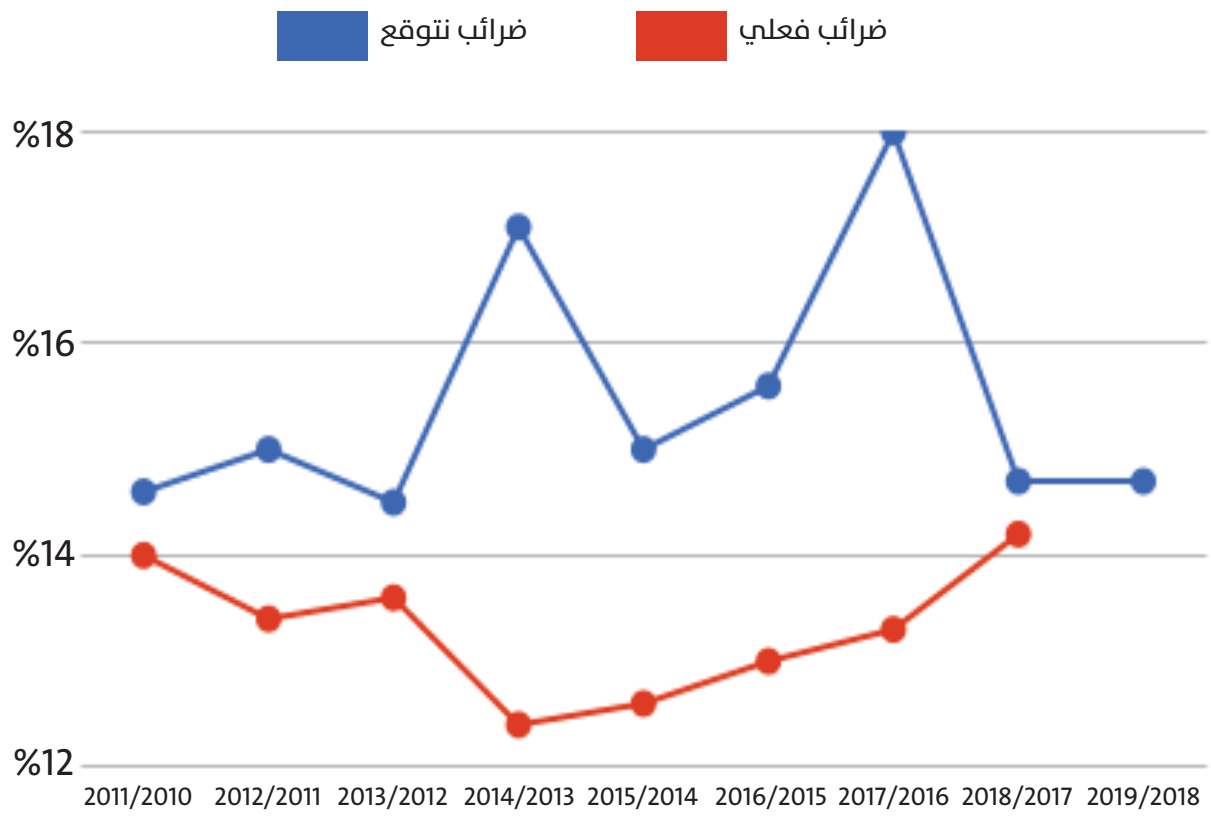
الإيرادات الضريبية:

يأتي ما يفوق 72.36% من هذه الزيادة في بند الإيرادات الضريبية، الذي شهد زيادة تقدر بـ 145.08 مليار جنيه مصري بنسبة 23.4%، وتتقلص هذه الزيادة بعد أخذ معدل التضخم بالحساب لتسجل نموًا حقيقيًا يقدر بـ 9.09%. أكثر من نصف هذه الزيادة من الضرائب غير المباشرة على أعقاب تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتي زادت نسبة تعريفها بـ 1% في العام المالي الماضي لتصل نسبة الضريبة إلى 14%، والضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة رجعية تنافي مبادئ العدالة الضريبية لما تضعه من عبء غير متناسق على المستهلكين الأكثر فقرًا، ويضاف إلى ذلك أنها ضريبة استهلاكية ساهمت في أزمة التضخم رغم أن الحكومة وعدت مرارًا وتكرارًا أنها ستتفادي هذا الأثر. لكن التوسع في الضرائب الاستهلاكية له أثر عكسي على مؤشرات الاستهلاك، لأنه يضعف من القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يضعف النمو الاقتصادي في الاقتصادات المدفوعة بالاستهلاك الشخصي النهائي مثل مصر، فتخسر الدولة باليمنى ما أخذته باليسرى. كما شهدت الضرائب المفروضة على عوائد الأذون والسندات زيادة تفوق العشرين مليار جنيه مصري لترتفع إلى 59.57 مليار جنيه مصري. و من العلامات المباشرة في البيان التحليلي أيضًا، ارتفاع ضرائب الشركات إلى 86.89 مليار جنيه مصري من 65.17 مليار للعام الماضي، وهي زيادة اسمية تقدر بـ 33.33% بعد حساب أثر التضخم تصل إلى 17.86%.

و من نقاط الإشادة أيضًا، أن الحكومة المصرية ولأول مرة من تسعة أعوام قد نجحت في تحصيل الضرائب المتوقعة للعام الماضي، حيث عادة ما تفشل الحكومة في تحقيق أهدافها الضريبية، ونحن نأمل أن تظل الأمور على هذا الحال. وتظل المشكلة الأكبر هي الجهد الضريبي¹⁴ المنخفض للغاية في مصر، حيث برغم ارتفاعه إلى 14.7% إلا أنه لا يزال منخفضًا للغاية مقارنة بباقي الدول، حتى الواقع منها في تصنيف الدول ذات الدخل المتوسط المتدني الذي تنتمي له مصر، حيث يعتبر المتوسط المبتغى 26.4%.

14 الجهد الضريبي هو نسبة الضرائب المجدية من قبل الدولة في العام المالي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم حيث يعبر عن قدرة و كفاءة الحكومة الجبائية و مدى كفاءة الحكومة في الاعتماد على مواردها الداخلية لتمويل احتياجات الدولة.

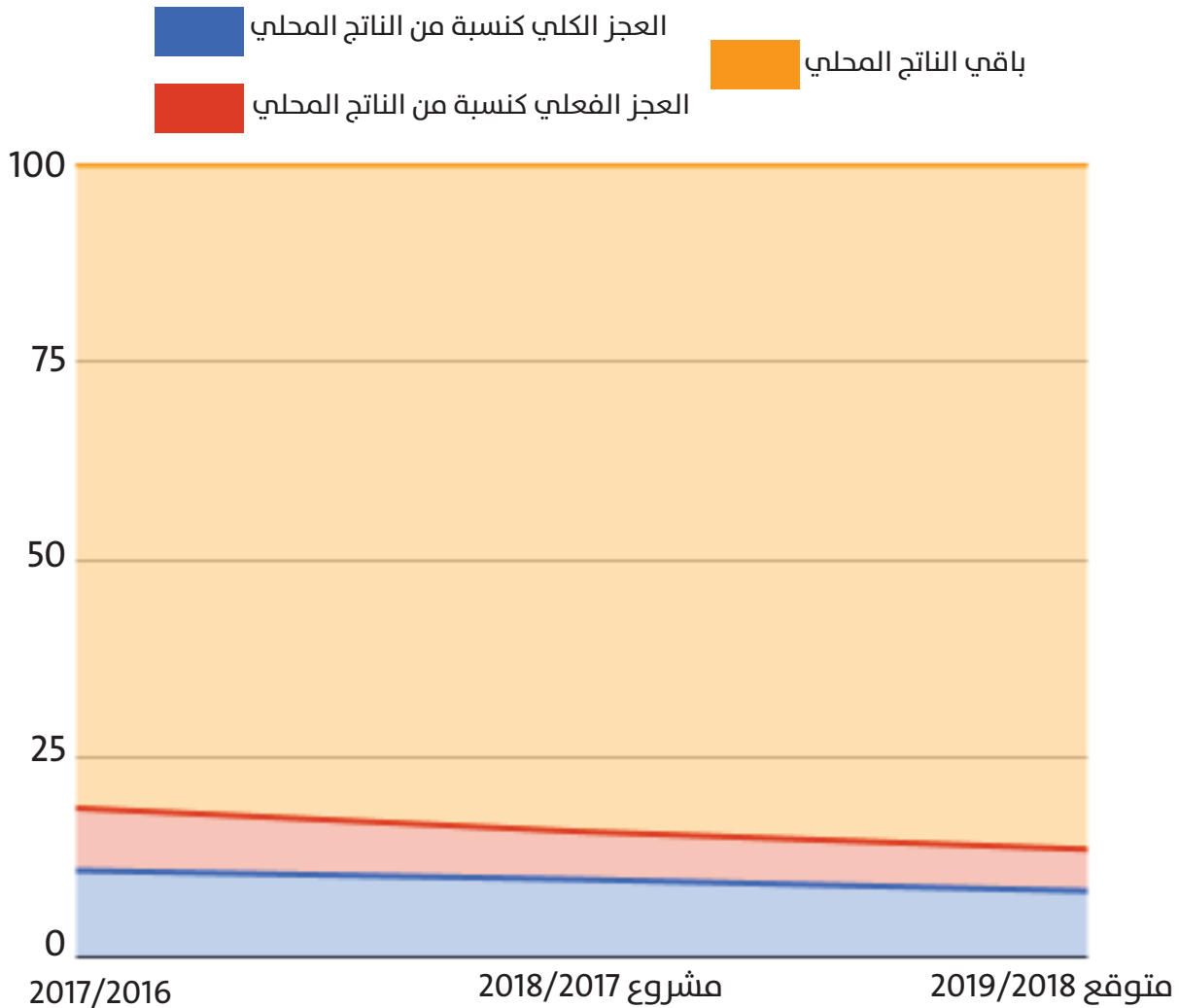
نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مقابل الفعلي



خامسًا: العجز

العجز هو الفرق بين ما تنفقه الدولة وبين المتاح لها من موارد مالية، ويتم تمويله عن طريق الاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم. وتوجد عدة أنواع من العجز، يعبر كل منها عن مدى قدرة الدولة على تمويل إنفاقها بشكل مختلف. ولأغراض شرح هذه الموازنة تم اختيار نوعين من العجز. العجز الكلي، وهو: الفرق بين أول سبعة أبواب في الاستخدامات وأول أربعة أبواب في الموارد، ويتخذ مؤشرًا على مدى قدرة موارد الدولة على تغطية أنشطتها المختلفة. والعجز الفعلي، وهو: العجز الكلي مضاف إليه الباب الثامن من الاستخدامات وهو سداد القروض، ويستخدم كمؤشر لإجمالي احتياجات الدولة الحقيقية.

2017/2016, مشروع 2018/2017, متوقع 2019/2018



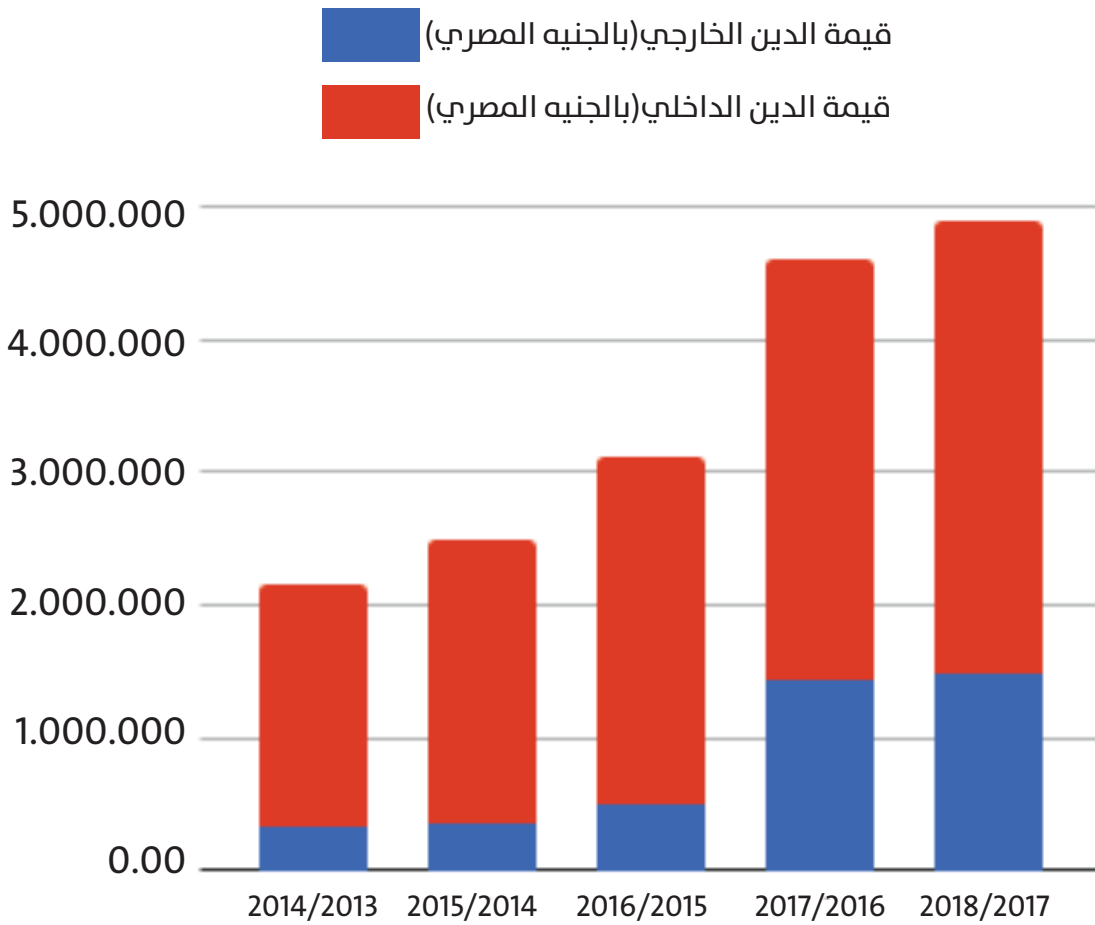
كما يظهر من الرسم البياني المصاحب، فإنه بالرغم من العجز لا زال يتزايد، إلا أن سرعة تزايدته بدأت في الانخفاض مقارنة بالسنوات الماضية. فمن المتوقع أن يتزايد العجز الكلي بأقل من ثمانية مليار جنيه مصري، والعجز الفعلي بثمانية عشر مليار

فقط. وهو مؤشر مبشر أنه من الممكن السيطرة على أزمة العجز الدائمة، والتي تظل أكبر أزمة تواجه الموازنة العامة راهنة مستقبلنا بحاضرنا ومؤدية لتوليد كرة ثلج من الديون التي تتزايد عامًا بعد عام، والتي بدورها تزيد من عبء خدمة الديون على الموازنة مما يزيد من العجز ثانية وهو ما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي ويجعل الاقتصاد أكثر عرضة لصدمة، ويبعد المستثمرين عن السوق المصري ولا يجذب إليه إلا الدائنين الضواري، إذ يخاف الباقون مما قد يتسببه هذا العجز المخيف. أما في مجال التصنيف الائتماني، فمصر لا زالت في أسفل حزمة المضاربة الشديدة (ب-/ب3) ويهددها الهبوط إلى حزمة المخاطرة الشديدة، خاصة إذا أدت الأزمة لأي تعثر في سداد خدمات الديون المتزايدة، مما قد يؤدي لحجوم المستثمرين عن الاستثمار في الاقتصاد المصري، ومما يصعب عملية الاستدانة أكثر وأكثر، ويضعنا من جديد تحت طائلة مشروطة صندوق النقد الدولي.

سادسًا: الدين العام

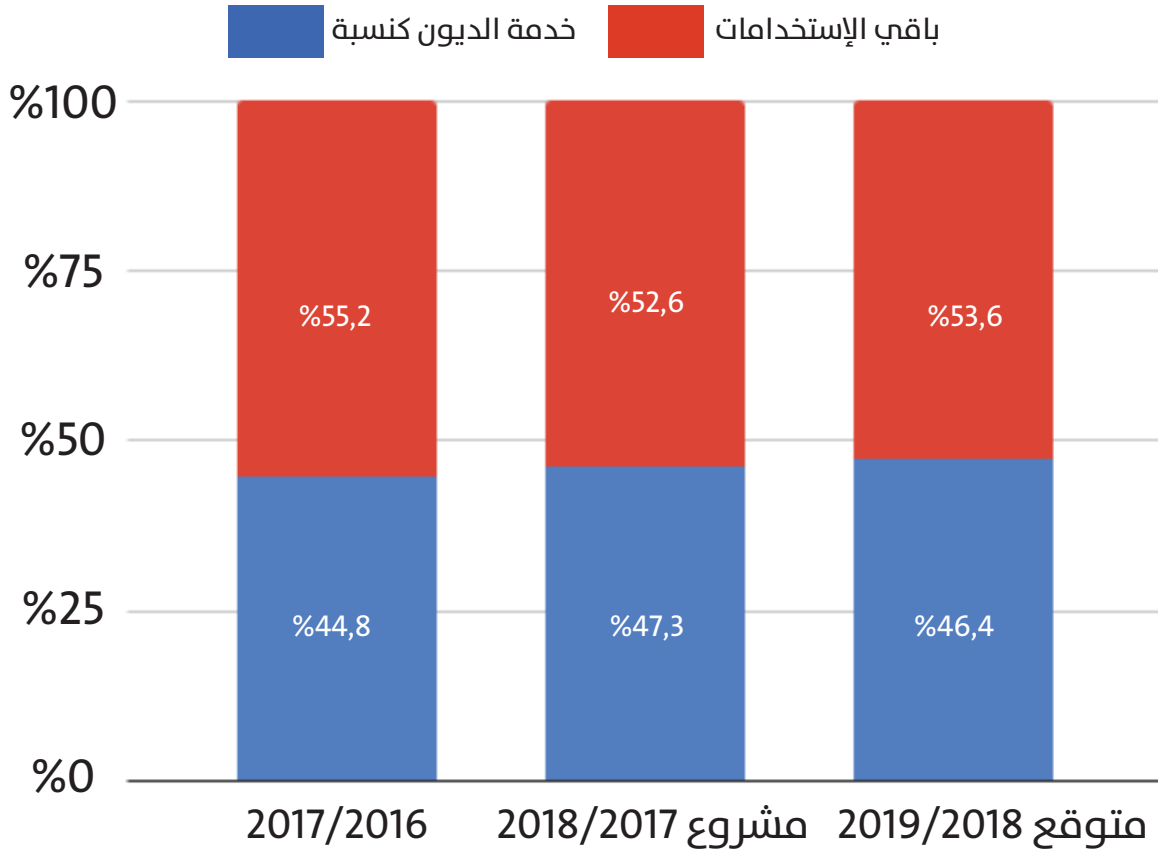
يقدر الدين الخارجي في البيان المالي بـ 740.86 مليار جنيه مصري، وهو يعبر عن الدين الخارجي الحكومي فقط (ولم يقدم البيان كيف تم حساب ذلك الرقم) وليس الدين العام الخارجي، وهو المقدر طبقًا لبيانات البنك المركزي، فإنه فاق 82.88 مليار دولار بما يربو على 1485 مليار جنيه مصري¹⁵. والمهم أن البيان لم يقدم معلومات خاطئة، ولكنه يركز فقط على أجهزة الموازنة العامة¹⁶. لذا، لإعطاء الصورة الكاملة عن وضع المديونية في مصر، نستعين بالنشرة الشهرية الإحصائية للبنك المركزي المصري الصادرة في أبريل 2018.

مقارنة زمنية بين قيمة الدين الداخلي والخارجي منذ 14/2013 وحتى 18/2017



15 قدرت القيمة بالجنيه المصري بناء على سعر صرف البنك المركزي للدولار المقدر بـ 17.91 جنيه مصري.
16 جدير بالذكر أيضا وجود اختلافات بين تقديرات البيان للدين العام الداخلي والبيانات المقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية، ولكن حجم هذه الاختلافات صغير نسبيا وبافتراض النية الحسنة قد يرجع لتوقعات أو طرق حساب بينها اختلافات طفيفة.

خدمة الديون بالنسبة للإستخدامات



وكما تظهر حساباتنا المعتمدة على التقديرات المتفق عليها من نشرة البنك المركزي السابق ذكرها، والبيانات الصادرة عن وزارة المالية، فإن معدل المديونية الحقيقي محتسباً على إجمالي الناتج المحلي المعدل لعام 2018-2017 يفوق 111.4% بافتراض ثبات المديونية وتحقيق معدل النمو المطروح في الموازنة (وهما هدفان ليس من المتوقع تحقيقهما) وهي نسبة مرتفعة جداً، وإن مثلت أملاً في الانخفاض من معدل 132.38% المدقق في العام الماضي. وتمتد الآثار السلبية للمديونية المرتفعة لتغطي كافة المؤشرات والسياسات المالية والاقتصادية. وتظل أزمة العجز المرتبطة مباشرة بأزمة الديون، هي أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري، خاصة وأن خدمة الديون تمثل أكثر من 57.4% من الإنفاق العام.

خاتمة:

بعد استعراض أهم مكونات البيان المالي وأهم مؤشراتته، نستطيع أن نرصد بعض النقاط الهامة. نرى نجاحًا في كبح جماح العجز، ولكن ما الثمن؟ فنحن نتفق مع الحكومة في هدفها من تقليل العجز وتحجيم المديونية العامة، لكننا نختلف معها قلبًا و قالبًا في كيفية الوصول لهذا الهدف. فالهدف الأساسي من تحجيم العجز هو ضمان عدم تعريضه مستقبل البلاد للخطر، وعدم رهن مستقبلها بحاضرها، وعدم إثقال مواطنيها بالديون وإفقارهم. لذا فحين يأتي تحجيم العجز على ظهر قرارات تتخلى فيها الحكومة عن واجبها الاجتماعي، تاركة المواطنين بلا حماية تذكر، ليواجهوا موجة تضخم عاتية لا طاقة لهم بها، يجب علينا التساؤل: هل أعمت «الوسيلة» الحكومة عن «الغاية»؟ أم هل تركت الحكومة «الغاية» نفسها؟

إن قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع الدعم عن المحروقات، ورفع أسعار تذاكر مترو الأنفاق، ورفع الدعم عن الكهرباء، والتفاخر بتحجيم بنود الإنفاق على الأجور والدعم، كل هذه القرارات أتت تجسيدًا لانحيازات الحكومة الطبقيّة ورؤيتها للمجتمع المصري كما تريده، مجتمع ليس على الحكومة فيه أية التزامات، وليس للمواطن فيه أية حقوق. ترى فيه المواطن ممولًا للضرائب الاستهلاكية في كل تحرك له، بدلًا من عامل مستحق لأجر عادل أو آدمي يأمن له مأكله، وملبسه، ومسكنه. كل هذه القرارات أيضًا جاءت نزولًا على إملاءات المقرضين¹⁷، مذكرًا بقول توماس سانكارا «من يطعمك، يحكمك». إن الانبطاح أمام المقرضين والاستسلام لبرامج اقتصادية تضر أكثر مما تنفع وبيع مصلحة المواطن لمصلحة المستثمرين لأمر بالغ الخطورة؛ لأنه يأتي على أعقاب أزمة المديونية، فالديون نتيجة العجز، والعجز نتيجة الفشل الضريبي، والفشل الضريبي نتيجة لسياسات يملئها علينا المقرضين. فلا فرار من هذه الأزمة أو مخرج منها إلا بكسر هذه الحلقة المفرغة، وبناء هيكل ضريبي كفاء وعادل يحقق ما نأمل من تنمية، ولا يرهن آمال مستقبلنا بفشل حاضرننا، ولا بد من وضع حقوق المواطن قبل استحقاقات المقرضين.

17 أو على الأقل هذا ما صرحت به الحكومة برغم بعض التصريحات التي رمت بأن الحكومة هي من وضعت لنفسها تلك الأهداف

